مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 08 العدد: 02، 2021 ص.ص:106-121

صناعة السياحة في الجزائر الواقع والرهانات
Algeria's tourism industry reality and bets

نساخ فاطمة
جامعة علي لونيسي– البليدة 2
nassakh2018@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/25 **تاريخ القبول: 2021/12/13**

ملخص:
تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز الإمكانات التي تزخر بها الجزائر في المجال السياحي مع العلم أن الجزائر بلد يتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة لها مكانتها في الساحة الإقليمية وحتى الدولية سيما لدى الهيئات ومختلف المنظمات البيئية العالمية مما يجعلها مؤهلة للنهوض بهذا القطاع والعمل على تنشيطه فهي تتربع على 2.3817.41 كلم2 وما يحويه هذا الإمتداد من نسيج سياحي ضخم مازال ينتظر السياسات والبرامج الجدية لتطويره وتفعيله للإستفادة منه وجعله موردا إقتصاديا هاما في المسار التنموي للبلاد ويساهم في تخطي عقدة الموارد والعائدات النفطية وتجاوزها.
الكلمات المفتاحية : السياحة ، المقومات السياحية، المؤشرات السياحية

Abstract :
The current study aims to highlight algeria's potential in the field of tourism, knowing that Algeria is a country with a variety of tourism possibilities that have a place in regional and even international tourism, especially among international environmental bodies and organizations, making it eligible to promote and revitalize this sector, as it is located at 2.3817.4 Huge is still waiting for serious policies and programs to develop it and activate it to benefit from it and make it an important economic resource in the development path of the country and contributes to overcoming the complex of oil resources and revenues and overcoming them
Key words: Tourism, Tourism Ingredients, Tourism Indicators

مقدمة :

تحظى السياحة بأهمية متميزة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم ، نظرا لما لهذا القطاع من رجع إيجابي على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات، حيث تزايد الإهتمام بهذا القطاع منذ منتصف القرن العشرين باعتباره موردا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به ولايقل أهمية عن الموارد الإقتصادية الأخرى ، مما يستوجب التفكير والعمل على كيفية استغلال إمكاناته على أحسن وجه ومرد هذا الإهتمام راجع للمزايا التي تسمح بالحصول على عائدات معتبرة تسهم في زيادة مداخيل وأرباح الدول السياحية وتوظيف الملايين من الأشخاص في هذه الصناعة سواء بشكل مباشرة أو غير مباشر، ومساهمتها في تكوين الناتج القومي وتقليص العجز بموازين المدفوعات ؛ فقد راهنت مجمل الدول على خيار السياحة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية لشعوبها باعتبار هذا القطاع أحد أهم مصادر الدخل في اقتصادياتها وعنصرا مهما ضمن مكونات صادراتها الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات ، كما أنها من الأنشطة التي تسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

إن التجارب الرائدة للعديد من الدول كتونس والمغرب والتي بدأت تعطي ثمارها على جميع الأصعدة، كانت حافزاً لتوجيه الاهتمام حول وضعية هذا القطاع في الجزائر وأسباب ركوده، وهذا من خلال عقد المؤتمرات وإجراء العديد من الملتقيات والدراسات الجادة في هذا المجال. بهدف دراسة المشاكل التي يعانيها ويتخبط فيها هذا القطاع .رغم ما تملكه الجزائر بنية إيكولوجية ضخمة تتنوع بين الثروة الحموية المعدنية ، الشواطئ ، المناطق الرطبة، شساعة الصحراء، المحميات الغابية ....إلى غيرها من مظاهر الجذب السياحي بهذا البلد ولهذا بدأ التفكير مؤخرا في كيفية وضع قاعدة لهذا القطاع برسم الإستراتيجيات التخطيطية والعمل على تحقيقها سواءا على المستوى القريب أو البعيد بهدف الإستغلال الأمثل لعناصر الجذب والإنتاج السياحي وذلك بتطوير المرافق الأساسية كزيادة الطاقة الفندقية تشجيع الإستثمار في هذا المجال، توفير اليد العاملة المؤهلة تحديدا في هذا المجال وإعطاء الصورة السليمة للسياحة في الجزائر من خلال الإعلام والترويج والدعاية .

اشكالية الدراسة:

حظيت السياحة في السنوات القليلة الماضية باهتمام كبير لدى غالبية دول العالم لما تلعبه من دور هام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث سارعت إلى جعلها ضمن أولوياتها التنموية إيمانا منها بالدور الإيجابي والفعال على إقتصادها ؛ غير أن قطاع السياحة في الجزائر مزال

يطرح عدة إشكالات بالرغم من إمكانات الجذب الهائلة التي يتمتع بها هذا البلد في ظل منافسة شرسة سواء على المستوى المحلي أو العالمي سعيا ورغبة لإستقطاب أكبر عدد من السياح ، وكذا الإستفادة من تبعات النهوض بهذا القطاع وتأثيراته المربحة على الإقتصاديات العالمية و المحلية .ولهذا نطرح التساول التالي :ماهو واقع السياحة في الجزائر بالنظر للمقومات والإستراجيات المنتهجة و هل تعكس هذه الاخيرة النتائج المحققة على أرض الواقع (المشاكل والصعوبات)؟

فرضيات الدراسة:

-تمتل الجزائر قطبا سياحيا بإمتياز بالنظر إلى الإمكانيات السياحية التي تمتلكها (كما و نوعا).

-لاترقى المؤشرات المسجلة في القطاع السياحي إلى مستوى الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر.

-تعاني صناعة السياحة في الجزائر مشاكل عديدة تحول دون تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.

-أهداف الدراسة

-تسليط الضوء على الإمكانيات الضخمة للسياحة في الجزائر.

-مناقشة الاستراتجية التنموية المعتمدة في القطاع السياحي وما حققته من نتائج.

-كشف أهم المشاكل التي تعوق نجاح وإزدهار السياحة في الجزائر.

-تقديم جملة من الرؤى والإقتراحات للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

أولا: مكانة السياحة عالميا:

شهد القطاع السياحي العالمي في العقود القليلة الماضية نموا كبيرا سواء من حيث الايرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين ووفقا لمنظمة السياحة العالمية فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين 998 مليون مسجل عام 2011 إلى 1235 عام 2016 أي بمتوسط معدل نمو سنوي 4.4 في المائة كما إرتفعت عائدات السياحة السياحة الدولية خلال نفس الفترة من 1073مليار دولار إلى 1220 مليار[1].

كما أصبحت السياحة الصناعة الأولى في دول العالم الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، واليابان وألمانيا وغيرها ، فعدد العاملين في قطاع السياحة يساوي أو يفوق عدد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها وهي الإلكترونيات الكهرباء ، الحديد والصلب، والتسليح والسيارات .فقد زاد عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة وغير مباشرة عن عشر عدد قوى اليد العاملة في العالم ، وأصبح حجم الإنفاق السياحي بالنسبة لكامل التجارة العالمية يتكون من : السياحة 8.5% ، السيارات 6% ، الإلكترونيات 5% ، النسيج 2% ، الحديد والصلب 2%[2]. فقد بلغ حجم الإنفاق السياحي العالمي عام 2001 نحو (464) مليار دولار أمريكي ، فقد تطورت السياحة فأصبحت مورد إقتصاديات لعدد كبير من دول العالم، بما وفرته من فرص التشغيل وترويج مختلف المنتوجات الصناعية حيث شهدت السياحة الداخلية نموا ملحوظا فقد إرتفعت في الولايات المتحدة الامريكية بنحو 2 في المائة عام 2019، أما فيما يتعلق بالسياحة الخارجية فتعد ألمانيا أكثر الدول جذبا للسياح الخارجية فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 2.6 في المائة عام 2019[3] ؛ في هذا الإطار تخوض الدول العربية تجارب رائدة في مجال السياحة حيث تعرف السياحة بهذه البلدان طفرة نوعية لم يسبق لها مثيل ما جعلها مثال يحتذي به في مجال السياحة فالسعودية ومصر والإمارات قد إستحوذت على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة فقد بلغت حصة الدول الثلاث حوالي 59 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية أي حوالي 186 مليار دولار أمريكي[4]

ونظرا للزيادة السكانية وإرتفاع مستوى المعيشة بالإضافة إلى الأزمات النفطية المتكررة وتحسبا لنضوب موارد المحروقات بهذه الدول إقتضى الأمر أن تبحث الدول العربية عن موارد إضافية للموارد الثابتة وعن بدائل للبدائل المؤقتة حيث تمتلك جل الدول العربية إمكانيات سياحية ضخمة نظرا لتوسطها القارات الخمس بالإضافة لكونها مهد الحضارات الإنسانية ، وهو ما جعلها تخوض مؤخرا تجارب و أمثلة رائدة في المجال السياحي .

ثانيا:جذور النشاط السياحي في الجزائر

يعود ظهور النشاط السياحي في الجزائر إلى بداية القرن التاسع عشر وذلك خلال الفترة الإستعمارية ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية التي عملت على إستقبال آلاف الاوروبين نحو الجزائر ، كما أن في سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية بمدينة وهران تلتها نقابة السياحة بقسنطينة عام 1916 حيث تمثلت مهام هذة النقابات في التنسيق بينها لتنظيم الرحلات السياحية الى الجزائر .ثم تم جمع

عشرين نقابة ضمن فدرالية سياحية مدعومة ماليا من طرف الحكومة الفرنسية آنذاك صحبها إهتمام كبير بالفندقة حيث أنشأ القرض الفندقي سنة1928 والمكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي إلى أن تأسس الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي عام 1931 الذي إستمر نشاطه حتى الإستقلال[5]. غير أن في الفترة الممتدة مابين 1954-1962 عرفت الحركة السياحية تباطؤا بسبب الظروف التي عاشتها الجزائر أثناء الإستعمار.

أما بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر تركة سياحية لابأس بها بما يقارب 5922 سرير تولت تسيرها لجنة مختصة في تسيير الفنادق والمطاعم **COGEHORE** والتي تأسست عام1965 ، ثم أسندت مهامها للديوان الوطني الجزائري للسياحة **ONAT** الذي أنشأ عام 1962 قصد تسيير أملاك الدولة والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي[6] وشيئا فشيئا تضاعفت اللجان والمديريات والشركات الخاصة بالقطاع السياحي منها الشركة الوطنية للفندقة والسياحة **Sonatour** الشركة الوطنية للإستجمام بالمياه المعدنية **Sonatherrm** ؛ يذكر أن فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان التركيز بشكل كبير على القطاعات الكبرى كقطاع المحروقات والصناعة أما القطاع السياحي فقد عرف نوعا من الإهمال ففي سنة 1992 أدرجت مهام التسير السياحي إلى مهام وزارة النقل ؛[7] التي أصبحت تدعى بوزارة النقل والسياحة وبقي هذا القطاع مهمشا.وأضيفت السياحة في نفس السنة إلى الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية وذلك بهدف إنعاش القطاع السياحي وتنميته من خلال التعاون مع وزارات اخرى .

بعد فشل سياسات ترقية السياحة كالإستثمار والخوصصة والشراكة في التسعينات من القرن الماضي وبعد عودة الأمن والإستقرار نسبيا عملت الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي من خلال صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة بعنوان " **مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010**" ، حيث قامت وزارة تهيئة الاقليم ،البيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة بداية من جانفي 2008 ، ولكن بعد سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات بالنظر للتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح بعد ذلك مخطط اعمال لافاق 2013[8]

ثالثا:المقومات السياحية في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات سياحية ضخمة جعلتها وجهة لأطماع العديد من القوى لإحتلالها وما تعاقب الحضارات عليها سوى دليل على غناها وتنوع ثرواتها فقد ذكر **عبد الله الركيبي** في كتابه "الجزائر في عيون الرحالة الانجليز " أن العديد من الرحالة والباحثين الذين زارو الجزائر وتغنوا بجمالها أمثال (**Hilton Simon**)في كتابه "رحلة في ربوع الاوراس" 1920 و (**R.V.CBodlley**) في كتابه "ريح الصحراء" 1944، (**M.D.Stot**) في كتابه "الجزائر على حقيقتها" وغيرهم من الذين وصفوا الجزائر بأنها فسيفساء وتحفة نادرة[9].

- **البنية الطبيعية**

تعد الجزائر الإقليم الجغرافي الأكبر مساحة في الوطن العربي تمتد مساحتها من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا ، كما تتربع الجزائر على أربعة أنواع من التضاريس المتباينة ، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري كسهل متيجة ووهران وعنابة و سهول تلمسان وسيدي بلعباس ويحاذي هذه السهول سلاسل جبلية مثل جبال شيليا بالأوراس بإرتفاع (2328 مترا) وقمة لالا خديجة بالقبائل الكبرى (2308 مترا) وجبال القصور (2320 م) والونشريس (1985م) وجبال العمور (1930م) وتلمسان (1834 م) و غيرها من المرتفعات الجبلية كجبال الشريعة بالبليدة وتيكجدة بالبويرة وتاغيلاف بتيزي وزو وهي جبال ذات تنوع طبيعي هام[10] ، أما الشريط الساحلي فيمتد على طول 1200 كلم^2 ويمنح الجزائر إطلالة على البحر الابيض المتوسط من خلا552 شاطئ منها 364 شاطئ مسموح للسباحة وتسود الجزائر ثلاث انواع من المناخ ، مناخ متوسطي على طول الساحل من الشرق الى الغرب ومناخ شبه قاري في الهضاب العليا ومناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات[11].

وإذا عدنا إلى مقوم سياحي آخر نجد الصحراء الجزائرية وهو عنصر سياحي ضخم فهي أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 2 مليون كلم2 أي ما يقارب 80% من المساحة الكلية و تتميز برمالها وجبالها الغرانيتية والبركانية وواحاتها الخلابة و حيواناتها النادرة حيث تعتبر صحراء الجزائر من أثمن محميات التنوع البيئي في العالم فهي تمثل الإطار الأنسب للسياحة البيئية بمواقعها الشهيرة مثل الأهقار، وتاسيلي ناجر وهضبة الأسكرام ؛ بالإضافة إلى الأهمية

التاريخية لهذه المنطقة فصخورها تحوي على بقايا حيوانية ونباتية تدل وجود الحياة منذ العصور البيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة وذلك بقمة تاهات بكتلة الأتاكور بإرتفاع 2918 م فهي أعلى إرتفاع بالجزائر[12] .

بالاضافة الى 202 منبع للمياه الحارة الجوفية ، تتوزع على مختلف ولايات الوطن يمكن الإعتماد عليها في جذب السياح الذين يبحثون عن العلاج الطبيعي ، مثل حمام " دباغ " و" الشلالة " بولاية قالمة وحمام " ربي " بولاية سعيدة وحمام " الصالحين " بولاية بسكرة وحمام " بوحنيفية " بولاية معسكر وحمام " قرقور " وحمام " السخنة " بولاية سطيف وحمام بوحجر بعين تموشنت وحمام ريغة بعين الدفلى ، وحمام ملوان بولاية البليدة ،ولكن تبقى هذه الثروة غير مستغلة بكيفية فعالة ،إذ لا تزال أكثر من 60% منها على حالتها الطبيعية فهي مؤجرة للخواص من طرف البلديات عن طريق المزاد العلني دون الحصول على حق الإمتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.[13]

- **المعالم التاريخية**

تعاقب على الجزائرالعديد من الحضارات القديمة عليها جعلها تنفرد بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، من رموز فنية وبنايات ذات طابع معماري تقليدي معاصر، فنجد في منطقة السواحل، وهضاب الأطلس الشمالي والسهول الشمالية الكثير من المواقع الأثرية والتي تعود أصولها إلى عهد الرومان والعرب المسلمين وللتأكيد على الغنى التراثي التي تزخر به الجزائر نذكر مواقعها السبعة المصنفة كتراث ثقافي عالمي من طرف المنظمة الدولية **اليونيسكو** وهي كالآتي :[14]

قلعة بني حماد تم تصنيفها عام 1980، مدينة "جميلة " الأثرية تم تصنيفها عام1982 ، حضيرة الطاسيلي ناجر صنفت عالميا عام 1982 ، مدينة تيمقاد الأثرية صنفت عام 1982 ، وهي نفس السنة التي صنفت فيها كل من مدينة تيبازة الأثرية وكذا وادي ميزاب ، أما مدينة القصبة العتيقة فقد تم تصنيفها عام 1992 ، وهي كلها معالم تاريخية تتفرد بها الجزائر وتؤرخ للحضارة الانسانية وشاهدا حيا على إنتمائها للفضاء الاسلامي والمتوسطي والإفريقي في نفس الوقت ، بالإضافة إلى العديد من المتاحف التي تستقرئ التاريخ كالمتحف الوطني سيرتا الذي يقع بمدينة قسنطينة والمتحف الوطني زبانة بوهران ومتحف المجاهدين الذي يتواجد بالعاصمة وكذا متحف الفنون الجميلة ومتحف الباردو بالعاصمة أيضا وغيرها من المتاحف المنتشرة في

مختلف ربوع الوطن والتي تعكس صورة مميزة للثقافة الجزائرية وتشكل وعاء مناسب للنشاط السياحي[15].

ومن الأنشطة الحيوية التي تساهم بفعالية في النشاط السياحي الصناعات التقليدية كصناعة النحاس التي تتمركز بولاية بقسنطينة وغرداية وصناعة الخزف والفخار بمنطقة القبائل وميلة و باتنة أما صناعة الزرابي فتنتشر بكامل التراب الوطني خاصة منطقة الهضاب والصحراء ، فحسب إحصائيات غرفة الصناعات التقليدية والحرف فإنها سجلت أكثر من 73ألف حرفي بالرغم من أنه رقم ضعيف إلا أنه يمنح على الأقل 150 ألف منصب شغل ، بالإضافة إلى التضاهرات الثقافية فإنها تعد من من الوروثات الحضارية التي يتمسك بها الجزائريون وحافظو عليها طيلة حقب زمنية طويلة ([16]) توفر الجزائر لزوارها أنواعا مختلفة من السياحة على غرار السياحة الجبلية والسياحة الحموية والسياحة الصحراوية والسياحة البحرية ....كما ساعدها هذا الموقع الاستراتيجي على ثراء تراثها الثقافي نتيجة الحضارات التي تعاقبت عليها[17] .

رابعا:سياسات التخطيط السياحي في الجزائر

تبنت الجزائر إستراتجية لتنمية قطاع السياحة نظرا لما تملكه من مؤهلات وإمكانيات تهدف من خلالها تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجلب الاستثمارات ، ولذلك بادرت إلى تبني **مخطط توجيهي للسياحة لآفاق 2030** ، يتم على أساسه النهوض بالصناعة السياحية الجزائرية فماهو هذا المخطط ؟

شكل المخطط التوجيهي للسياحة مرجعا للسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم في آفاق **2030 (SDAT)**المستمد من القانون 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة كما أنه يمثل التأطير الملموس للإنطلاقة القوية للسياحة الوطنية وإدماجها ضمن شبكات التجارة الدولية للسياحة وذلك بفضل بروزالجزائر كوجهة سياحية مميزة على الصعيد الدولي وبالتالي فهو رؤية إستشرافية لتقييم الإمكانيات والقدرات السياحية في البلاد وبناء خطة ومسار قابلة للتنفيذ على المدى القريب والمتوسط والبعيد .

حيث تسعى الدولة الجزائرية من خلال هذا المخطط تحقيق الاهداف العامة التالية[18].

-ترقية إقتصاد بديل عن المحروقات بالدرجة الأولى .

-تثمين صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية بامتياز.

-تنشيط التوازنات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الاخرى .

تثمين التراث التاريخي ، والتراث الثقافي مع مراعاة خصوصية كل إقليم من التراث الوطني .

-التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة .

كما يرتكز المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة على خمس ديناميكيات وهي :[19].

1.الديناميكية الأولى : مخطط الجزائر كوجهة سياحية أولى .

2.الديناميكية الثانية : تصنيف الأقطاب السياحية ذات الامتياز .

3.الديناميكية الثالثة : وتخص مخطط الجودة السياحية .

4.الديناميكية الرابعة : مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

5.الديناميكية الخامسة : ويقصد بها مخطط تمويل السياحة .

خامسا: مؤشرات السوق السياحية في الجزائر

ميدانيا حققت السياحة في الجزائر الأرقام التالية :

-بلغت المداخيل السياحية الجزائرية سنة 2012 حوالي 430 مليون دولار أمريكي وذلك معدل 7.5 بالمائة كما إرتفعت كذلك في سنة 2013 لتصل إلى 450 مليون دولار أمريكي[20]

-بلغ عدد السياح 2798115 سائح سنة 2015 يتضمن 1088121 سائح أجنبي 1709994 سائح مقيم في الجزائر مع العلم أن تونس تقع على رأس الدول المصدرة للسياح بالجزائر ب575300 سائح تليها فرنسا ب149369 سائح [21] .

-ساهم القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام ب2.60 بالمائة سنة 2013 بعدما كان تسجل نسب متدنية ويرجع هذا الإنتعاش للإستقرار السياسي وتحسن المستوى المعيشي وكذا الإهتمام المتزايد بالقطاع السياحي[22] .

-بلغ عدد الأسِرة الفندقية في الجزائر نهاية 2017 حوالي 112 ألف سرير وهو رقم ضعيف جدا اذا ماتم مقارنته بعدد الأسِرة التي تتوفر عليها الدول السياحية إضافة إلى أن أغلب الأسِرة تخص فنادق غير مصنفة أو مصنفة درجة أولى أو درجة ثانية .[23] .

-عرفت الليالي السياحية للمقيمين في الجزائر إرتفاعا ملحوظا فقد وصلت الى 6921234 ليلة سياحية سنة 2013 لترتفع الى 7239400 ليلة سياحية في نهاية سنة 2016[24] .

-بلغ حجم الإستثمار حسب الوكالة الوطنية للإستثمار خلال فترة 2002-2016 حوالي 12800834مليون دينار جزائري إستحوذ القطاع الخاص على الحصة الأكبر سنة 2016 بنسبة 84.67 بالمائة[25].

-عرفت العمالة الجزائرية في القطاع السياحي تطورا ملحوظا خاصة سنة 2013 حيث بلغت 450 الف عامل بعدما كانت 320 الف عامل سنة 2008 رغم ما تعانيه هذه العمالة من نقص في التأهيل ،فقد أفادت المنظمة العالمية للسياحة في دراسة لها أن 66بالمائة من المشتغلين في القطاع السياحي بالجزائر غير مؤهلين وفق المعايير الدولية في هذا الميدان [26].

سادسا: مشاكل الجذب السياحي في الجزائر

مازالت السياحة في الجزائر تعاني العديد من التأخر مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الإستثمار في هذا المجال حيث تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري. فقد أشار التقرير المشترك بين اللجنة الاوروبية والمكتب الامريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 الى جملة العراقيل والتي اثارها المستثمرون الاجانب بوجود عقبات كثيرة تحول دون تدفق الاستثمارات وأنها ستظل موجودة حتى بعد إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ ،كما أشار التقرير الاوروبي أن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائر[27] ؛ وفسر المستثمرون الأوروبيون ترددهم للإستثمار في الجزائر بالصورة المرتسمة لحد الأن عن الجزائر سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الإستقرار المؤسساتي والسياسي والاقتصادي يضاف إلى ذلك نقص توفر المعلومات بالإضافة الى كلفة اليد العاملة وتواضع إنتاجيتها وكذا الضعف في مجالات الحكم الراشد ...[28] ؛ فحسب آخر إحصائيات لعدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019 حصة الجزائر كانت 24 مشروع بعد كل من الإمارات ب445 مشروع ، ومصر 140 مشروع ، والمغرب ب111 مشروع ، وتونس 31 مشروع ؛ أما مصر فقد مثلت الوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بتكلفة إستثمارية قدرت ب13.7 مليار دولار من الإستثمارات المعلنة[29] ؛ كما لا تقتصر مشاكل السياحة على هذه العراقيل فقط بل هناك العديد من نقاط الضعف وهي كالآتي :

-**العائق الإداري:** فرغم ما تبذله الجزائر من تسهيلات إدارية للمستثمر سواء الأجنبي أو الجزائري إلا أنه يصادف العديد من العراقيل البيروقراطية مثل كثرة الإجراءات الإدارية وطولها مايجعل المستثمر يعزف عن فكرة الإستثمار في الجزائر وبالتالي إنتشار الفوضى والمضاربة والفساد في هذا القطاع .

-**حالة اللاأمن** : شهدت الجزائر فترة لابأس بها من الإستقرار خلال عشرين سنة الماضية بعد العشرية السوداء التي عاشتها وهو ما هدد صورة الجزائر السياحية التي مازالت مرتسمة في أذهان الأجانب خاصة ؛ وهو مايدفع بجهود إصلاح القطاع السياحي إلى الهاوية ؛ ففي صيف (2003) جرى إختطاف 32 سائحا أوروبيا على يد الجماعة المسلحة التي كانت تنشط في الجنوب ونتيجة لذلك تم التخلي عن المسلك الذي يعبر الصحراء الكبرى الجزائرية في رالي باريس [30] وبالتالي عزوف الأجانب من إختيار الجزائر كوجهة سياحية وتفضيل دول إخرى كتونس والمغرب وبالتالي فالعلاقة بين السياحة والأمن علاقة طردية.

-**أزمة العقار**: من أعقد المشكلات التي تواجه السياحة في الجزائر مشكل العقار رغم تسهيلات الإجراءات الخاصة بالإستثمار في القطاع السياحي ؛ حيث يشتكي المستثمر من صعوبة الاجراءات الادارية وإرتفاع الأسعار حيث يكلف إقتناء قطعة أرض لإقامة مشروع 20 إلى 30بالمائة من رأس المال المستثمر باإضافة إلى مشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري ملكية خاصة /ملكية وطنية[31] ، ناهيك عن المضاربة والإستيلاء العشوائي للأراضي والنهب المستمر للثروات الطبيعية كمنابع المياه ورمال البحر والبناء الفوضوي. وهذا كله بسبب عدم الضبط والتحديد الدقيق للمناطق التوسع السياحي في البلاد .

-**تدني مستوى الخدمات** : بما أن صناعة السياحة القوية تتطلب عرض خدمات ومنتوجات عالية الجودة فإن مايتم عرضه عامة من خدمات في السوق السياحية الجزائرية لاتستجيب للطلب ونقصد بذلك عجز في طاقات الاستقبال كما ونوعا، ضعف الخدمات البنكية ، وسائل الدفع وتغيير العملة العصرية وندرتها ، نقص طاقة الايواء كما أن معظم الهياكل كالفنادق والطرق والمطارات ذات طابع تقليدي وفي حالة متدهورة .

-**التأخر في إستخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام** : تعتمد الدول الرائدة في المجال السياحي على الإستعمال المكثف للتقنية سواء للترويج لبلدها كوجهة سياحية أو لعرض مختلف الخدمات كالإيواء ومصارف العملة ومختلف متطلبات العرض السياحي في حين نجد الجزائر في مصاف الدول المتأخرة فيما يخص الإستعمال التكنولوجي خاصة ضعف تدفق الانترنت .

-**إهمال التكوين والاحترافية لليد العاملة** : لم تولي الجزائر أهمية للتكوين في المجال السياحي ضمن مقرراتها الدراسية إلا مؤخرا حيث تفتقر السوق السياحية الجزائرية لليد العاملة المؤهلة

سواء المرشدين السياحين أو عمال الإستقبال نظرا لقلة المدارس ومراكز التكوين حيث تتوفر على ثلاث مراكز للتكوين الأول بالجزائر العاصمة وأخران ببوسعادة و تيزي وزو.

-**غياب الثقافة السياحية للمجتمع المحلي:** ونقصد به مشكل الذهنية السلبية لدى الأفراد ومايحملونه من أفكار غامضة وخاطئة عن ما يمكن أن تقدمه السياحة من فائدة وإعتبار المحروقات هي المورد الوحيد للنهوض بالبلاد فالإستيعاب العميق بأن العائدات النفطية تغني عن العائدات التي يمكن للسياحة جنيها من أكثر الأسباب التي عرقلت النهوض الحقيقي للسياحة في البلاد فالكثير من الجزائريين ينظرون إلى العامل في قطاع السياحة نظرة إزدراء خاصة عندما يكون النشاط يتعلق بالسياح الأجانب ، وهذا بسبب إكتساح الوظيف العمومي لمختلف الأنشطة في البلاد .

الاقتراحات والتوصيات

1-الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة كدول الجوار وذلك بفتح أبواب الشراكة معها للإستفادة من خبرتهم في إقامة المشاريع وكيفية تسييرها .

2-تحسين نوعية الخدمات خاصة في مجال النقل و البنوك لتغيير العملة و الإيواء و الترفيه .

3-رفع مستوى تكوين العاملين في المجال السياحي وذلك بزيادة إنشاء مراكز التكوين والتدريب .

4-تشجيع الإستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بإقامة المشاريع السياحية خاصة مناطق الجنوب التي تعاني العزلة والتهميش رغم القدرات والإمكانيات الضخمة .

5-تفعيل دور الإعلام و وسائل الترويج السياحي للتعريف بالسوق السياحية بالداخل وبالخارج .

6-الإهتمام بالصناعات التقليدية وذلك بدعم الإستثمار في هذا المجال بإنشاء المؤسسات المصغرة للحفاظ على التراث الثقافي من الإندثار .

7-توفير الأمن والحماية للمستثمرين و رجال الأعمال والسياح بصفة عامة وهذا بضمان حريتهم في التنقل وحماية ممتلكاتهم .

خاتمة

تشكل السياحة اليوم دعامة أساسية في التنمية المستدامة فهي تساهم في دفع عجلة التنمية على جميع المستويات وهو الأمر الذي يجب أن تاخذه الجزائر كأولوية ضمن سياستها الاقتصادية مستقبلا وإزالة كل العراقيل التي تعترض القفزة النوعية في هذا المجال بالنظر إلى الإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها وذلك يتطلب تجنيد الجميع من مؤسسات رسمية ومختلف شرائح المجتمع فكلما كانت المساهمة عمت الفائدة وذلك بمواصلة تتطبيق **المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030** الذي يعد الاضية الواعدة لجعل الجزائر وجهة سياحية بإمتياز تكون قادرة على منافسة الدول الرائدة في مجال السياحة .

قائمة المراجع:

[1]–منظمة التعاون الإسلامي ، **السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي : الآفاق والتحديات 2017** ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، أنقره ، 2017 ، ص01 .

[2]–خالد آل دغيم ، **الإعلام السياحي و تنمية السياحة الوطنية** ، دار أسامة ،عمان، 2014 ، ص 26.

[3]–محمد إسماعيل ، جمال قاسم ، **أثر قطاع السياحة على النموالاقتصادي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ،2020 ، ص 4 .

[4]–نفس المرجع ، ص 7 .

[5]–خالد كواش ، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، جامعة الجزائر ، العدد :01 ،ص224.

[6]– نفس المرجع ،ص226 .

[7]–جميل نسيمة ، **السياحة الثقافية وتثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر :دراسة وصفية تحليلية لبرنامج حصة مرحبا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة وهران ، 2010 ، ص 92.

[8]– يحي سعيدي ، سليم العمراوي ، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية :حالة الجزائر ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية** ،العدد 36 ، 2013 ، ص 106 .

[9]– نسيبة سماعيني ، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، 2014 ، ص 45 .

[10]– صليحة عشي ، **جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي/ الجزائر ، تونس ، المغرب** ، دار وائل ، الجزائر ، 2018 ، ص 85.

[11] – رفيق بودربالة ، الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي الجزائري ، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة ام البواقي ، العدد 06 ، 2016 ، ص 268 .

[12]– صليحة عشي ، نفس المرجع ، ص 85 .

[13]–نفس المرجع ، ص87.

[14]–جميل نسيمة ، مرجع سابق ، ص 115 .

[15]–سهيلة حبال ،نور الدين حاروش ، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ،**مجلة آفاق علمية** ، المجلد 11 ، العدد02 ،2019 .ص279 .

[16]–يمينة مفاتيح ،**أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية /حالة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس** ، رسالة دكتوراه ، جامعة ورقلة ، 2018 ، ص 6 .

[17] –بوحفص حاكمي ، خديجة حاكمي ، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب ، **مجلة دراسات– العدد الاقتصادي** ، جامعة الاغواط ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2017 ، ص 236 .

[18]–عصام عماري ،السعيد بوعناقة ، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق ،**مجلة الشريعة والإقتصاد** ، المجلد 07 ، العدد 13 ، 2018 ، ص408 .

[19]–إلهام بوغليطة ، بن عوالي الجيلالي ،واقع صناعة السياحة الداخلية ضمن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية على ضوء الاحصاءات الوطنية لولاية سكيكدة ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2019 ، ص 47 .

[20]–سميرة عميش ، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995–2015** ، أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،جامعة سطيف ، 2015 ، ص 136 .

[21]–لخضر بن علية ، **دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2018 ،ص 154 .

[22]–سميرة عميش ، نفس المرجع ، ص 139 .

[23]– بن تركية مسعود ،علام عثمان ،أثر النشاط السياحي على متغيرات الاستقرارالاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 1990–2017 ، **مجلة الاستراتجية والتنمية** ، جامعة البويرة ، المجلد 10 ، العدد 05 ،2020 ،ص 41 .

[24]– محمد صحراوي ، السياحة في الجزائر بين : الواقع والمأمول ، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة** ، جامعة بسكرة ، العدد 02 ،2017 ،ص 64 .

[25]– لخضر بن علية ، نفس المرجع ، ص 168 .

[26] – ياسين حفصي بونبعو، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية لفترة (2008–2016) ، **مجلة الإبداع** ، العدد08 ، جامعة البليدة 02 ، 2017، ص217 .

[27]–زين منصوري ، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد 02 ، د ت ، ص 139 .140.

[28] – نفس المرجع ، ص 140 .

[29] – المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات ، **مناخ الإستثمار في الدول العربية 2020** ، الكويت ، ص7 .

[30] –خليف غرايبة ، **السياحة الصحراوية – تنمية الصحراء في الوطن العربي** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ،ص 182 .183 .

[31]– مسعود مجيطنة ، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي ، **مجلة جديد الاقتصاد** ، جامعة الجزائر ، العدد06 ، 2011 ، ص 59 .60